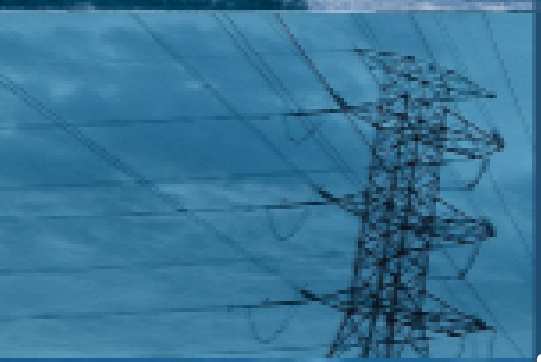

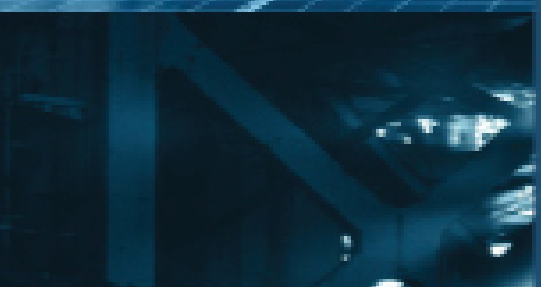

وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الخميس، ٠٧ مارس ٢٠٢٤

أخبار الطاقة

وزير الطاقة: المملكة عازمة على التوسع الشامل في مجالات الطاقة بمختلف المناطق

الخبر-إبراهيم الشيبان

الرياض

أكد صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، وزير الطاقة، إن المملكة عازمة على التوسع الشامل في مجالات في جميع مناطق المملكة بكل ما يتعلق بالطاقة (البترول – الغاز – الطاقة المتجددة)، مضيفا، أن معهد الطاقة سيعمل على توفير الكفاءات الوطنية التي تدعم كافة مجالات الطاقة بما ذلك الكهرباء واستغلال الطاقة المتجددة وصناعة البتروكيماويات وغيرها، كاشفا، أن المعهد سيعمل على التوسع جغرافيا لتقديم البرامج في مناطق أخرى بالمملكة، بالإضافة الى المنطقة الشرقية، وسيحافظ المعهد على المستوى الاكاديمي والمهني الرفيع الذي وصل اليه.

وأوضح خلال كلمته مساء اليوم (الأربعاء) في حفل تخريج الدفعة الثانية عشر من طلاب وطالبات معهد الطاقة ، في الصالة الرياضية الخضراء بالدمام و البالغة عددهم (1757) متدربا، برعاية صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف امير المنطقة الشرقية، أن عدد الخريجات محدود بيد ان القادم أفضل، مؤكدا، أن قطاع الطاقة بكل مكوناته تحظى بدعم من لدن القيادة الرشيدة، مما ينعكس لأخذ القطاع مكانته في الريادة العالمية، مشيرا إلى أن الخريجين سيلتحقون بمسيرة التنمية الوطنية التي أطلقتها رؤية 2030، بهدف التزود بأفضل المهارات في المجالات المختلفة.

واكد سموه، أن مناسبة التخرج تمثل استكمال الدراسة وتمثل مفتاح المسيرة العملية الواعدة بالخير والنماء وللوطن، فالوطن ينتظر من الخريجين الكثير، مبينا، أن حفل التخرج يتزامن مع حدثين مهمين لم تمض عليهما سوى أيام، فقبل نحو أسبوعين احتفلنا بذكرى التأسيس التي تجسد جهود الإباء والأجداد والأمهات والجدات، فعلى مدى 300 عام قاموا بإرساء قواعد وطن نعتز ونفتخر به، لافتا إلى أن الأجداد والآباء سيفتخرون بالمنجزات التي تحققت اليوم.

وأضاف سموه، اننا سعدنا قبل أيام قليلة بتحويل المعهد التقني لخدمات البترول الى معهد للطاقة، حيث تعكس هذه الخطوة حجم التحولات التي يتوجه نحوها قطاع الطاقة بالمملكة، مستدركا، أن المملكة تعتبر أثمن طاقتها هو العنصر البشري الوطني، وأن من الطبيعي من المؤسسة التي تعد وتطلق الكفاءات الوطنية للعمل في قطاع الطاقة، أن تكون جزءا اصيلا جوهريا في هذا التحول.

وذكر الأمير عبدالعزيز بن سلمان، أن الخريجين في معهد الطاقة أكملوا برامج تعليمية وتدريبية عالية عالية المستوى،

مضيفا، ان خريجي المعهد يتمتعون بقدرات وإمكانيات للقيام بالمهام بأعلى مستوى من الكفاءة، بالإضافة الى المنافسة بالسوق المحلية و الإقليمية و لكن القدرة على المنافسة في سوق العمل العالمية.

وذكر، ان المعهد يحظى بدعم القيادة وكذلك أكثر 130 شركة، مشيرا إلى أن المعهد استطاع تحقيق العديد من المراكز المتقدمة في المنافسة على الجوائز العالمية، متوقعا، ان يكون المعهد من أفضل المؤسسات التدريبية في العالم قريبا.

النفط ينتعش رغم تخفيض الامدادات وتوقعات تعطل الشحن

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

انتعشت أسعار النفط أمس الأربعاء بعد انخفاضات ممتدة، حيث طغت علامات نقص الإمدادات وسط تخفيضات الإنتاج من قبل المنتجين الرئيسين على مخاوف نمو الطلب في الصين والولايات المتحدة، أكبر مستهلكين للخام في العالم.

وبحلول الساعة 0745 بتوقيت غرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 27 سنتا إلى 82.31 دولارا للبرميل بعد تراجعها في الجلسات الأربع السابقة، في حين ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 36 سنتا إلى 78.51 دولارا للبرميل بعد تراجعها في اليومين الماضيين.

ويفتقر هدف النمو الاقتصادي الصيني لعام 2024 بنحو 5 % الذي تم تحديده يوم الثلاثاء إلى خطط تحفيز كبيرة لدعم اقتصاد البلاد المتعثر، مما زاد المخاوف من أن نمو الطلب في البلاد قد يتأخر هذا العام.

وقال توني سيكامور، محلل السوق لدى وساطة آي جي المالية في سيدني: «أراد السوق مزيدًا من التفاصيل حول الكيفية التي تعتزم بها الصين تحقيق هدف النمو بنسبة 5 % لعام 2024، وكان يأمل على وجه التحديد في رؤية المزيد من التوسع المالي للمساعدة في تحقيق هدف النمو».

وقال سيكامور إن الأسواق تتطلع إلى شهادة السياسة النقدية نصف السنوية لرئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي جيروم باول أمام الكونغرس يومي الأربعاء والخميس وبيانات التوظيف الأميركية يوم الجمعة.

ومن المتوقع أن تظهر بيانات الوظائف غير الزراعية في الولايات المتحدة يوم الجمعة زيادة قدرها 200 ألف وظيفة في فبراير بعد ارتفاعها 353 ألف وظيفة في يناير. ويمكن أن توفر تعليقات باول وبيانات الوظائف اتجاهًا أوضح بشأن أسعار الفائدة الأميركية، وقد يُنظر إلى العلامات على خفض بنك الاحتياطي الفيدرالي على أنها إيجابية للاقتصاد والطلب على النفط. ومع ذلك، تلقت أسعار النفط الدعم من إعلان يوم الأحد أن منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها (أوبك +) مددوا تخفيضاتهم الإنتاجية بمقدار 2.2 مليون برميل يوميا حتى نهاية الربع الثاني. وقد أدى التمديد إلى بعض الضيق في العرض، لا سيما في الأسواق الآسيوية، إلى جانب تعطيل تحركات ناقلات النفط نتيجة لهجمات البحر الأحمر التي تشنها ميليشيا الحوثي في اليمن التي تقيد البراميل أثناء النقل.

واعترف دانييل هاينز، كبير استراتيجي السلع في بنك إيه ان زد، بـ «لهجة العزوف عن المخاطرة» في الأسواق في مذكرة يوم الأربعاء، على الرغم من «العلامات المستمرة على الضيق في السوق الفعلية». وأضاف أن تخفيضات أوبك+ «تشق طريقها ببطء عبر السوق».

وكانت علامات الضيق المادي واضحة عندما أعلنت المملكة العربية السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، يوم الأربعاء عن ارتفاع طفيف في أسعار مبيعات النفط الخام لشهر أبريل إلى آسيا، أكبر سوق لها.

وقالت مصادر في السوق إن التقرير الأول من بين تقريرين للمخزونات الأميركية هذا الأسبوع، الصادر عن مجموعة معهد البترول الأميركي الصناعية، أظهر أن مخزونات الخام الأميركية ارتفعت بمقدار 423 ألف برميل في الأسبوع المنتهي في الأول من مارس، وهو أقل بكثير من الزيادة المتوقعة البالغة 2.1 مليون برميل بحسب محللين.

وأظهرت بيانات المعهد، بحسب المصادر، أن مخزونات البنزين انخفضت بمقدار 2.8 مليون برميل، كما انخفضت مخزونات الوقود المقطر بمقدار 1.8 مليون برميل. ومن المقرر صدور البيانات الرسمية من إدارة معلومات الطاقة الأميركية يوم الأربعاء الساعة 1530 بتوقيت جرينتش.

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، انتعشت أسعار النفط بشكل طفيف في التعاملات الآسيوية يوم الأربعاء وسط مخاوف مستمرة من أن تخفيضات الإنتاج الثابتة من قبل أوبك + والقليل من التهدئة في الحرب بين إسرائيل وحماس قد بشرت بتقلص الإمدادات.

وتكبدت الأسعار خسائر حادة من الجلسة السابقة بعد أن كشفت الصين، أكبر مستورد، عن هدف نمو اقتصادي مخيب إلى حد كبير لعام 2024، مما قد ينذر بضعف الطلب على الخام في البلاد. لكن الخسائر الأكبر في النفط الخام تعطلت بفعل بعض المؤشرات على نقص الإمدادات. وفشلت محادثات وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس في إحراز تقدم هذا الأسبوع، مما يشير إلى استمرار الاضطرابات في الشرق الأوسط وإمدادات النفط في المنطقة.

وساعدت بيانات الصناعة التي تظهر زيادة أقل من المتوقع في المخزونات الأميركية في الحد من الخسائر في أسعار النفط، كما فعلت الإشارات الأخيرة من منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها بأنها ستحافظ على الوتيرة الحالية لتخفيضات الإنتاج حتى نهاية يونيو.

وأظهرت بيانات من معهد البترول الأميركي أن مخزونات النفط الخام الأميركية نمت أقل بكثير من المتوقع بمقدار 0.4 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في الأول من مارس، مقارنة بالتوقعات البالغة 2.6 مليون برميل وزيادة الأسبوع السابق

البالغة 8.2 مليون برميل.

ويأتي هذا الاتجاه مع استئناف المزيد من مصافي التكرير الأميركية الإنتاج بعد فترة شتاء طويلة وانقطاع الصيانة، وهو اتجاه من المتوقع أن يزيد من تضييق أسواق الخام في أكبر مستهلك للوقود في العالم.

وعادةً ما تبشر بيانات معهد البترول الأميركي باتجاه مماثل في بيانات المخزون الرسمية، والتي من المقرر صدورها في وقت لاحق من اليوم. لكن مخزونات الخام الأميركية شهدت أيضًا زيادات كبيرة على مدى خمسة أسابيع متتالية. وقال محللون في بنك إيه ان زد، إن زيادة عمل مصافي التكرير في الولايات المتحدة من المتوقع أن تؤدي إلى تضييق الأسواق في الأشهر المقبلة، في حين أن «الضيق يتفاقم بسبب تخفيضات إنتاج أوبك، التي تشق طريقها ببطء عبر السوق».

العزوف عن المخاطرة

كما أثرت معنويات العزوف عن المخاطرة على نطاق أوسع في الأسواق المالية على النفط الخام. وتراجعت مؤشرات الأسهم الأميركية يوم الثلاثاء تحسبا لمزيد من الإشارات بشأن أسعار الفائدة من رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول هذا الأسبوع، ومن المقرر أن يقدم باول شهادته لمدة يومين يومي الأربعاء والخميس، حيث يتوقع المحللون أن يحافظ رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي على ميله المتشدد. وبعيدًا عن باول، من المتوقع أن تقدم بيانات الوظائف غير الزراعية الرئيسة يوم الجمعة المزيد من الإشارات على الاقتصاد الأميركي.

وتوقفت العشرات من ناقلات النفط التي تستخدمها روسيا عن الإبحار تحت علم ليبيريا وجزر مارشال في الأسابيع الأخيرة بعد أن كثفت الولايات المتحدة تطبيق العقوبات على السفن المرتبطة بتلك السجلات، وفقا لبيانات الشحن والمقابلات مع الصناعة والمسؤولين الحكوميين.

ويعكس هذا التحول العلاقة الوثيقة بين الولايات المتحدة وشركات إدارة العلم في ليبيريا وجزر مارشال، والتي لا يقع مقرها الرئيس في بلدانها الأصلية، ولكن في فرجينيا، على بعد أميال فقط من واشنطن العاصمة وضمن نطاق سلطة إنفاذ العقوبات الأميركية.

ويمثل الاستخدام المكثف لتلك الأعلام في الماضي أيضًا نقطة ضعف محتملة دائمة لأسطول النفط الروسي، الذي ستظل ناقلاته مسؤولة عن انتهاكات العقوبات حتى بعد أن تحولت إلى علم جديد خارج متناول الولايات المتحدة، وفقًا للمتخصصين في الطاقة والعقوبات.

وفرضت مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي وأستراليا حدًا أقصى لسعر البرميل قدره 60 دولارًا على صادرات النفط الروسية في ديسمبر 2022 كجزء من عقوبات اقتصادية أوسع تهدف إلى خفض إيرادات موسكو دون تعطيل إمدادات الطاقة العالمية، في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا.

ويحظر هذا الحد استخدام الخدمات البحرية الغربية عندما تحمل الناقلات النفط الروسي بسعر يساوي الحد الأقصى أو أعلى منه. وأكد مسؤول أميركي، طلب عدم الكشف عن هويته عند الحديث عن العقوبات، أن سجلات علم ليبيريا وجزر مارشال مؤهلة لتكون بمثابة خدمات غربية.

ومنذ أكتوبر، فرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات على نحو 41 ناقلة نفط بسبب انتهاكها سقف الأسعار الروسي، 24 منها كانت ترفع العلم الليبيري وواحدة كانت تستخدم علم جزر مارشال. وتم رفع علم جميع الناقلات الأخرى تقريبًا في الجابون، بما في ذلك 12 من أصل 14 استهدفتها وزارة الخزانة في أحدث حزمة من العقوبات التي فرضتها في 23 فبراير.

ومن بين تلك الناقلات التي ترفع علم الجابون، والتي تحمل فيها أكبر شركة شحن روسية سوفكومفلوت ومن المثير للاهتمام أن ثلاثة على الأقل رفعوا العلم الليبيري مؤخرًا. وكانت تلك الناقلات من بين عدد كبير من السفن في أسطول سوفكومفلوت التي انتقلت إلى الجابون، وفقًا للبيانات، واعتبارًا من أوائل فبراير، كان لدى سوفكومفلوت 42 ناقلة في أسطولها المكون من 147 ناقلة والتي تحولت مؤخرًا إلى علم الجابون، معظمها من ليبيريا وبنما، وقال سجل العلم الليبيري إن جميع السفن التي ترفع العلم الليبيري والتي تم فرض عقوبات عليها كانت بصدد إزالة أعلامها الليبيرية. وقال السجل الليبيري: «إننا نعيش جميعًا في عالم مختلف الآن وتحتاج السجلات إلى التكيف مع الوضع العالمي في هذه المرحلة».

وقال مسؤول أميركي إن ليبيريا كانت تتعاون بشكل نشط مع وزارة الخزانة، وإن الناقلات الخاضعة للعقوبات لديها فترة توقف مدتها ثلاثة أشهر تقريبًا للتحول إلى علم آخر. وقال متحدث باسم التسجيل في جزر مارشال إن مسؤولي التسجيل في جزر مارشال على اتصال أيضًا بالوكالات الأميركية بشأن هذه القضية.

وأكد وزير النقل الجابوني لويك مودوما أن العديد من الناقلات غادرت سجل ليبيريا في الجابون مؤخرًا، وقال إن الجابون ستشطبها من القائمة إذا تبين أنها متورطة في نشاط غير قانوني. وقال: «نحن لسنا سجلاً للملاحين أو الناقلين المارقين في العالم».

وأضاف: «إذا أدرك أي حليف أو شريك في العالم أن هناك سفينة غابونية ترفع العلم الغابوني وتقوم بأنشطة غير قانونية، فكل ما عليهم فعله هو إرسال الملف إلينا بالكامل وسنتخذ الخطوات اللازمة لإزالة العلم من هذه السفينة بأنفسنا. سواء كانت روسية أو أي جنسية أخرى».

وقد تسببت العقوبات المفروضة حتى الآن في حدوث حالة من الفتور في الصناعة المشاركة في التجارة الروسية. على سبيل المثال، فإن العديد من السفن التي ترفع العلم الليبيري والتي لم يتم شطبها من القائمة، عالقة، راسية خارج الموانئ في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في البحر الأسود، وفقًا لبيانات الشحن، مما يمثل مسؤولية مكلفة لأصحابها وأولئك المرتبطين مالياً بشحناتهم.

ويمكن أن يكون لعقوبات وزارة الخزانة الأميركية تأثير «معدي» على الناقلات من خلال ثني اللاعبين في السوق عن التعامل معها، وفقًا لكينيدي من جامعة هارفارد. وقال «في عالم تجارة النفط القوم بالدولار، لماذا تخاطر بصفقة تبلغ قيمتها عشرات الملايين من الدولارات باستخدام ناقلة محتجزة؟ أنت فقط تثير المشكلات لجميع المعنيين».

الولايات المتحدة تسعى لشراء 3 ملايين برميل نفط لمخزونها الاستراتيجي بعد بيع كمية قياسية منه

الاقتصادية

قالت وزارة الطاقة الأمريكية اليوم إن الولايات المتحدة ستسعى إلى شراء نحو ثلاثة ملايين برميل من النفط لمخزونها الاستراتيجي على أن تتسلمه في سبتمبر، وذلك في ظل سحبها ببطء من مخزونها بعد بيع كمية قياسية منه في 2022.

خبراء لـ «الاقتصادية»: إمدادات النفط العالمية تبقي أسعار الخام في مستويات معززة للاستثمارات

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

قال لـ «الاقتصادية»، محللون نفطيون، إن هناك إمدادات كافية من النفط العالمية لإبقاء أسعار الخام في مستويات معززة للاستثمارات، لكن النفط الصخري الزيتي الأمريكي أظهر أن هناك دائما احتمالات لحدوث مفاجأة كبرى.

وفي هذا الإطار، أكد مارتن جراف مدير شركة «إنرجي شتايرمارك» النمساوية للطاقة، أن مكاسب أسعار النفط ستظل في نطاق محدود حيث إن أزمة البحر الأحمر لم تؤثر بعد على شحنات النفط في المنطقة بفضل الحفاظ على طرق بديلة، وسط تنامي الطاقة الفائضة لتحالف «أوبك+» التي زادت بفضل التخفيضات حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها منذ عدة أعوام.

ولفت إلى أن «أوبك» أرسلت إشارات متعددة على أنها لن تفرج عن مزيد من الإنتاج إلا إذا كانت السوق مستقرة ومتوازنة، مبينا أن السعودية تخفض الإنتاج أكثر من غيرها إذ لديها أكبر قدرة احتياطية تبلغ نحو ثلاثة ملايين برميل يوميا في الوقت الحالي.

من جانبه، قال سلطان كورالي المحلل الألباني ومختص شؤون الطاقة والمصارف، إن هناك توقعات بحدوث إضافات متواضعة في الإنتاج الأمريكي من رقعة النفط الصخري الزيتي حيث إن عدد منصات الحفر ظل أقل مما كان عليه خلال أقوى سنوات طفرة النفط الصخري الزيتي.

وأشار إلى وصول إنتاج النفط الأمريكي إلى مستوى قياسي بلغ 13.3 مليون برميل يوميا وانخفض في يناير إلى 12.6 مليون برميل يوميا بسبب طقس الشتاء القاسي بحسب بيانات أمريكية، مشيرا إلى توقع إدارة معلومات الطاقة أن يظل مستوى الإنتاج حول الرقم القياسي المسجل في ديسمبر ولن يتم كسره إلا في فبراير 2025.

من ناحيته، ذكر أندريه يانييف المحلل البلغاري والباحث في شؤون الطاقة، أن الطلب العالمي على النفط الخام سينمو بقوة رغم تباين التقديرات الدولية لهذا النمو.

وأوضح أن تشديد وضع العرض سيكون مجرد مسألة وقت، مبينا أن بداية أسعار النفط كانت ضعيفة هذا الأسبوع حيث تأثرت الأسواق بالتزامات الصين بإعادة اقتصادها إلى المسار الصحيح وتعزيز الطلب.

وفيما يخص الأسعار، ارتفع النفط قليلا اليوم بعدما تغلبت المؤشرات على شح الإمدادات في ظل تخفيضات إنتاجية من جانب منتجين كبار على المخاوف المتعلقة بنمو الطلب في الصين والولايات المتحدة أكبر مستهلكين للخام في العالم.

وصعدت العقود الآجلة لخام برنت 17 سنتا إلى 82.21 دولار للبرميل خلال التعاملات بعد تراجعها في الجلسات الأربع السابقة.

وزادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 19 سنتا إلى 78.34 دولار للبرميل بعد انخفاضها في اليومين

السابقين.

ويفتقر معدل النمو الاقتصادي المستهدف في الصين لعام 2024 بنحو 5% إلى خطط تحفيز كبيرة لدعم اقتصاد البلاد المتعثر، ما زاد المخاوف من أن نمو الطلب في الصين قد يتأخر هذا العام. وأعلنت بكين هذا الهدف يوم الثلاثاء.

وسجلت أسعار النفط الخام أخيرا ارتفاعها الشهري الثاني على التوالي حيث مددت «أوبك+» اتفاقها لكبح الإمدادات حتى نهاية الربع الثاني من عام 2024 وقد أضاف خام غرب تكساس الوسيط نحو سبعة دولارات للبرميل خلال شهر فبراير.

محادثات أمريكية - ألمانية بشأن قضايا المناخ وسياسات الطاقة الاقتصادية

يتوجه اليوم الأربعاء وزير الاقتصاد الألماني روبرت هابيك إلى الولايات المتحدة لإجراء محادثات بشأن قضايا المناخ وسياسة الطاقة.

ويعتزم هابيك وهو أيضا نائب المستشار الألماني اللقاء مع سياسين ورجاء أعمال في واشنطن ونيويورك وشيكاغو. وهذه هي الزيارة الثالث لزعيم حزب الخضر الألماني إلى الولايات المتحدة منذ توليه وزارة الاقتصاد.

وقالت وزارة الاقتصاد إن الرحلة ستركز على قضايا الطاقة والتغير المناخي خاصة في ضوء الأزمات الجيوسياسية الراهنة. وتستهدف الزيارة تعزيز العلاقات الاقتصادية بين برلين وواشنطن على المدى الطويل وتشجيع التعاون في مجال التكنولوجيا.

يأتي ذلك في حين دعت منظمة العمل البيئي الألمانية غير الهادفة للربح وزير الاقتصاد إلى الموافقة على الحد من واردات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة إلى أدنى درجة ممكنة ووقف أعمال البناء في محطات استقبال شحنات الغاز المسال في ألمانيا.

وتحصل ألمانيا على 80 % من وارداتها من الغاز المسال من الولايات المتحدة. لكن قرار إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن الأخير الخاص بتصدير الغاز أثار بعض المخاوف بشأن مستقبل إمدادات الغاز المسال الأمريكية.

وأعلنت الإدارة الأمريكية في يناير الماضي تعليق إصدار أي تراخيص جديدة لتصدير الغاز المسال حتى تتمكن من دراسة تأثيرات هذه الصادرات على أسعار الطاقة وأمن الطاقة والبيئة.

ويشمل التعليق كل مشروعات تصدير الغاز إلى الدول التي لا ترتبط معها الولايات المتحدة باتفاق تجارة حرة، بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ولكن البيت الأبيض قال إن هذا القرار لن يؤثر على قدرة الولايات المتحدة على مواصلة توريد الغاز المسال إلى حلفائها على المدى القريب.

تستمر زيارة الوزير الألماني للولايات المتحدة حتى السبت المقبل.

«أرامكو» و«إنتل» تتعاونان لإنشاء أول مركز لتطوير شبكة الوصول المفتوح للراديو في السعودية

الشرق الأوسط

أعلنت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية، اليوم (الأربعاء)، تعاوُن شركة «أرامكو السعودية» الرقمية مع شركة «إنتل» العالمية لإنشاء أول مركز لتطوير شبكة الوصول المفتوح للراديو بالمملكة.

وقالت الوزارة على منصة «إكس» إن من شأن هذه الخطوة تعزيز الابتكار والتقدم التقني.

كما ذكرت الوزارة أن «أرامكو» وشركة «قروك» المتخصصة، تنويان بناء أكبر مركز حوسبة للذكاء الاصطناعي عالمياً.
جاء ذلك خلال اليوم الثالث من فعاليات مؤتمر «ليب 24» التقني بالرياض.

«قطر للطاقة» و«توتال إنرجيز» تشاركان في استكشاف بحري قبالة سواحل جنوب أفريقيا

الشرق الأوسط

وقَّعت شركتا «قطر للطاقة» وتوتال «إنرجيز»، يوم الأربعاء، اتفاقية مع كلٍّ من مؤسسة «نفط أفريقيا» وشركة «ريكوكيور» وشركة «إيكو أتلانتيك للنفط والغاز»، للاستحواذ على حصة في منطقة استكشاف بحرية قبالة سواحل جنوب أفريقيا كجزء من خططهما لتطوير منطقة حوض «أورانج» في ناميبيا المجاورة.

وأشارت «قطر للطاقة» في بيان إلى أنها ستحصل عند إتمام الصفقة على حصة في المنطقة الاستكشافية تبلغ 24 في المائة، و«توتال إنرجيز» على 33 في المائة بالإضافة إلى حقوق التشغيل.

ووفقاً للبيان، ستؤول الحصة المتبقية إلى حَمَلَة رخصة الاستكشاف والتنقيب الحاليين؛ الشركات الثلاث الأخرى، بواقع 17 في المائة لصالح مؤسسة «نفط أفريقيا»، و19.75 في المائة لـ«ريكوكيور»، و6.25 في المائة لـ«إيكو أتلانتيك».

وقال وزير الدولة القطري لشؤون الطاقة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لـ«قطر للطاقة» سعد بن شريده الكعبي: «استحواذنا على حصة في منطقة الاستكشاف البحرية (3بي4-بي) يعزز وجودنا في حوض أورانج الغزير. ويسعدنا أن نقوم بهذا الاستحواذ بالتعاون مع شريكتنا الاستراتيجية (توتال إنرجيز)، ونتطلع إلى العمل مع شركائنا والهيئات الحكومية المعنية في جنوب أفريقيا لمواصلة تقييم إمكانات هذه المنطقة».

من جهته، قال نائب الرئيس الأول للاستكشاف في «توتال إنرجيز»، كيفن مكلاكلان: «بعد نجاح (فينوس) في ناميبيا، تواصل (توتال إنرجيز) العمل على جهود الاستكشاف في حوض أورانج».

وتغطي منطقة الاستكشاف، حسب البيان، مساحة تزيد على 17500 كيلومتر مربع ضمن حوض أورانج قبالة الشواطئ الغربية لجنوب أفريقيا في أعماق مياه تتراوح بين 300 و2000 متر.

وأصبحت ناميبيا، التي ليس لديها إنتاج للنفط والغاز، نقطة جذب عالمية للاستكشاف بعد اكتشافات المياه العميقة التي حققتها «شل» و«توتال إنرجيز» و«غالف» في السنوات الأخيرة، وفق «رويترز».

ويعد حوض أورانج غير مستكشَف إلى حد كبير، مع حفر عشرات الآبار القديمة في المياه الضحلة على طول ساحل جنوب

أفريقيا.

وقال كبير الجيولوجيين في الساحل الغربي في وكالة البترول في جنوب أفريقيا، جوناثان سالومو: «يشبه الجانب الجنوب أفريقي من حوض أورانج نظيره في ناميبيا، مع توافر احتمالية عالية لوجود مشروعين على الأقل في المنطقة الشمالية من الحوض، قد يحتويان على ملايين البراميل من النفط والغاز».

تراجع أرباح «كهرباء السعودية» 32 % إلى 2.6 مليار دولار الشرق الأوسط

تكبّدت «الشركة السعودية للكهرباء» المختصة بتوليد وتوزيع الكهرباء في المملكة خسائر بنسبة 32 في المائة لينخفض صافي الأرباح إلى 10 مليارات ريال (2.6 مليار دولار) بنهاية عام 2023 مقارنةً بـ15 مليار ريال (4 مليار دولار) في نهاية 2022.

وأرجعت الشركة أسباب التراجع، في بيان على موقع سوق الأسهم السعودية الرئيسية «تداول» بشكل رئيسي، إلى ارتفاع مصاريف التشغيل والصيانة، وارتفاع تكاليف التمويل بسبب أسعار الفائدة المرتفعة، بالإضافة إلى تسجيل مصروف غير متكرر أدى إلى انخفاض بند صافي الإيرادات والمصروفات الأخرى.

وأوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بقيمة 2.9 مليار ريال عن عام 2023 لتصبح حصة السهم من التوزيع 0.70 ريال، بما يعادل تقريباً 7 في المائة من قيمة الأسهم الاسمية، وتستحق بنهاية ثاني يوم تداول يلي انعقاد الجمعية العمومية الذي سيعلن عنه لاحقاً.

حذر هندي من شراء النفط الروسي وسط تشديد العقوبات الأميركية

اقتصاد الشرق

تتجنب مصافي النفط الهندية التي تديرها الدولة إمدادات الخام الروسية المتعاقد عليها، حيث تصبح التجارة التي كانت مزدهرة ذات يوم أكثر تعقيداً في ظل تشديد تطبيق العقوبات الأميركية.

يُرجح أن تخفض «مؤسسة النفط الهندية» (Indian Oil Corp)، أكبر شركة تكرير مملوكة للدولة، كمية النفط الخام المستلمة بموجب ما يطلق عليه التوريد محدد الأجل، في حين قررت شركتا «بهارات بتروليوم» (Bharat Petroleum) و«هندوستان بتروليوم» (Hindustan Petroleum) عدم تقديم التزامات مؤكدة باستلام النفط المتعاقد عليه خلال السنة المالية المقبلة، حسبما قال ستة أشخاص مطلعين على الأمر، طلبوا عدم الكشف عن هوياتهم نظراً لخصوصية المعلومات.

عقدت المصافي الحكومية الثلاث محادثات مع «روسنفت» (Rosneft) الروسية لضمان الحصول على نحو 500 ألف برميل يومياً -أي ما يعادل ثلث واردات الهند اليومية - في محاولة لتجنب عمليات الشراء مرة واحدة وتقليل الاعتماد عليها، التي قد تكون أعلى تكلفة في كثير من الأحيان. أشار الأشخاص المطلعون إلى أن الرد الفاتر على اقتراح إضافة بند للعقد يتناول اضطرابات الإمدادات زاد حذر شركات التكرير الهندية.

المورد الأكبر للنفط في الهند

يوجد اتفاق طويل الأجل بين «مؤسسة النفط الهندية» و«روسنفت»، لكن الإمداد المتعاقد عليه سيكون الأول من نوعه لشركتي«هندوستان بتروليوم» و«بهارات بتروليوم».

لا تزال روسيا أكبر مورد للنفط إلى الهند، لكن هناك إشارات على أن شركات التكرير تشتري كميات أكبر من دول أخرى منتجة للنفط، بما في ذلك السعودية. كما تسعى الشركات المملوكة للدولة إلى الحصول على إمدادات خام متعاقد عليها من الشرق الأوسط وغرب أفريقيا، لكن يُرجح أن تكون هذه الصفقات أعلى سعراً من النفط الروسي، وفق الأشخاص.

يُتوقع أن تلبي مصافي التكرير الحكومية 40% من احتياجاتها من النفط الخام خلال السنة المالية التي تبدأ في أول أبريل المقبل من خلال عمليات شراء لمرة واحدة، أو صفقات فورية، ما يشير إلى احتمال استمرار تدفق كميات كبيرة من النفط الروسي إلى الهند، وفقاً لما قاله أربعة أشخاص مطلعين على الأمر.

في العام الماضي، أبرمت «مؤسسة النفط الهندية» سلسلة من الصفقات مع «روسنفت» و«سخالين1- « و«غازبروم نفت» لشراء 24.5 مليون طن- أي 492 ألف برميل- يومياً، خلال السنة المالية المنتهية في 31 مارس، حسبما قال اثنان من الأشخاص. يقارن ذلك بعقد أبرمته مع «روسنفت» قبل الحرب في عام 2021 لشراء مليوني طن خلال عام.

الهند تطلب من المصافي الحكومية شراء بعض واردات النفط بالروبية

اقتصاد الشرق

ذكر ثلاثة مسؤولين تنفيذيين في مصافٍ لتكرير النفط أن بنك الاحتياطي الهندي طلب من شركات التكرير الكبرى المملوكة للدولة بالبلاد الضغط على الموردين من دول الخليج العربي لقبول 10% على الأقل من مدفوعات النفط بالروبية خلال السنة المالية المقبلة.

أضاف المسؤولون التنفيذيون، الذين طلبوا عدم الكشف عن أسمائهم نظراً لحساسية الموضوع، أن هذا الإجراء يستهدف تعزيز عملة الهند في التجارة الدولية والحد من الاعتماد على الدولار الأميركي. أشاروا إلى أن الحكومة يساورها القلق من أن الطلب الهندي المزدهر على الطاقة سيضع ضغطاً سيسفر عن هبوط سعر صرف الروبية، وتريد أيضاً الاستفادة من النمو في الاستهلاك لخدمة مصالحها الخاصة.

موردو النفط يرفضون طلب الهند

أوضح المسؤولون التنفيذيون أن المصافي الثلاث -«إنديان أويل» (Indian Oil) و«بهارات بتروليوم» (Bharat Petroleum) و«هندوستان بتروليوم» (Hindustan Petroleum)- اتصلت بالفعل بمصدري النفط بشأن هذا الموضوع، لكن الموردين يرفضون بسبب مخاطر العملة ورسوم التحويل. وقالوا إن البنك المركزي طلب من المصافي الهندية تحمل جزء من رسوم معاملات العملة، لكنهم يعارضون أيضاً الفكرة على أساس أنها ستؤدي إلى تآكل هوامش الأرباح.

لم يكن متحدث باسم بنك الاحتياطي الهندي متاحاً في حينه للتعليق على الموضوع، بينما لم يرد موظفو اتصال المصافي الثلاث على رسائل البريد الإلكتروني التي تطلب التعليق بهذا الصدد.

تعد الهند ثالث أكبر مستورد للخام على مستوى العالم، ومن المتوقع أن تكون المحرك الرئيسي لنمو الاستهلاك العالمي خلال العقد الحالي. تجري الغالبية العظمى من معاملات النفط العالمية بالدولار الأميركي، رغم أن الصين حققت بعض النجاح في استخدام اليوان أكثر لدفع ثمن الواردات.

سددت شركة «إنديان أويل»جزئياً لشركة أبوظبي الوطنية للنفط مقابل شحنة مليون برميل من النفط الخام بعملة الروبية خلال أغسطس الماضي. رغم ذلك، لم تتم أي معاملات بهذه العملة منذ ذلك الوقت. استخدمت كذلك مصافي التكرير بالبلاد عملات أخرى -من بينها الدرهم الإماراتي- لسداد ثمن النفط الروسي.

وزير الطاقة السوداني: فقدنا 7 ملايين برميل نفط بسبب الحرب.. وهذا موقفنا من صفقة أرامكو

عبدالرحمن صلاح
الشرق الأوسط

كشف وزير الطاقة السوداني الدكتور محي الدين نعيم محمد سعيد، عن أبرز تطورات قطاع الطاقة في بلاده خلال الآونة الحالية، وملامح خطته الإستراتيجية للنهوض بالخدمات المقدمة إلى المواطنين.

وفي أول حوار صحفي معه منذ تعيينه يوم 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، تحدث الوزير إلى منصة الطاقة (مقرها واشنطن) عن حاجة السودان إلى المزيد من الاستثمارات، لتعزيز البنية التحتية التي دمرتها الحرب الداخلية، لا سيما في قطاعي النفط والكهرباء، فضلًا عن ضرورة توحيد الجهود الداخلية لعودة الاستقرار واستئناف العمل في مواقع الإنتاج المختلفة.

وتزامنًا مع اقتراب الحرب الداخلية من عامها الأول (البداية كانت في 5 أبريل/نيسان 2023)، تطرّق الدكتور محي الدين نعيم في حواره إلى فقدان السودان نحو 7 ملايين برميل نفط، نتيجة إغلاق عدد من مواقع الإنتاج، وتخريب مستودع الخام في مصفاة الخرطوم، ما أدى إلى فقدان 210 آلاف برميل، وتدمير مستودعات الغازولين والغاز.

ولم تتوقف عمليات التخريب عند هذا الحد، وإنما طالت محطات الكهرباء في عدد من المناطق، وسرقة العديد من المعدات والأجهزة باهظة الثمن، ثم امتدت إلى تدمير المنشآت نفسها.

ورغم الأوضاع الحالية وحجم الخسائر، يبذل وزير الطاقة السوداني وفريقه جهودًا مضنية لاستئناف الإنتاج وعودة حقول النفط المغلقة، بالإضافة إلى محادثات مستمرة مع المستثمرين وبعض الدول التي ترتبط مع الخرطوم بمشروعات مشتركة، وفي مقدمتها مصر وإثيوبيا.

وإلى نص الحوار..

ما مدى تأثير الحرب في قطاعي النفط والكهرباء؟
قطاع النفط والكهرباء تضرر من الحرب من عدة جوانب، منها ضرر في جسم المنشآت النفطية ومحطات الكهرباء، وضرر آخر يتمثل في فقدان النفط الخام والمنتجات النفطية المحفوظة في المستودعات الإستراتيجية من إنتاج مصفاة

الخرطوم، هذا بالإضافة إلى سداد الدولة كل تكاليف استمرار التيار الكهربائي طوال هذه المدة دون سداد الفواتير من جانب المواطنين، فضلًا عن السرقات التي شملت النقود والسيارات والأثاث ونظم المعلومات والتخريب، والتلف المتعمد في الحقول وسرقة الخطوط الخاصة بالآبار ومعسكرات سكن العاملين ومحطات الكهرباء، مرورًا بتخريب مباني رئاسة الوزارة.

أما في مصفاة الخرطوم فتم تخريب مستودع الخام، ما أدى إلى فقدان 210 آلاف برميل كانت موجودة به، وتدمير مستودعات الغازولين والغاز التي كانت جميعها مليئة بالمنتجات البترولية، بالإضافة إلى مستودعات شركات التوزيع الموجودة في محيط المصفاة، ما أدى إلى فقدان كميات مقدرة من المنتجات النفطية، فضلًا عن تدني الإنتاج النفطي طوال هذه الفترة، ما أدى إلى فقدان نحو 7 ملايين برميل من النفط الخام، حرمت البلاد من إنتاجها بسبب الحرب.

شكلنا لجنة لحصر الأضرار وتقييمها التي نجمت عن الحرب في قطاع البترول وقطاع الكهرباء، وصل العمل فيها شوطًا مقدرًا، وما زال الحصر يجري ولم يكتمل بعد لعدة أسباب، منها استمرار الحرب حتى الآن في عدد من المواقع والمنشآت البترولية.

وماذا عن الحصر بصورة مبدئية؟

من خلال الحصر الأولي، اتضح أن حجم الضرر في قطاعي البترول والكهرباء كبير جدًا، ومعلوم أن المنشآت النفطية وكذلك محطات الكهرباء ذات تكلفة مرتفعة، وبالتالي نتوقع أن تكون إعادة الإعمار تحتاج إلى مليارات الدولارات حتى يعود قطاعا النفط والكهرباء كما كان في السابق.

هل عاد الإنتاج في حقل بليلة النفطي وحقول مربع 4 في كل من نيم وكنار ودفرا، أم ما زالت الحقول مغلقة بسبب الحرب؟

مربع (6) يجري تشغيله بوساطة شركة بتروإنرجي، ويتضمن عددًا من الحقول، بما فيها حقل بليلة، وما زالت متوقفة، وكذلك مربع (4) الذي يضم عددًا من الحقول التابعة لشركة (2B)، ومربع (17) التابع لشركة شارف.. كل هذه المربعات ما زالت متوقفة عن العمل بسبب الحرب، وتجري الترتيبات لإعادة تشغيلها قريبًا.

ومن هنا نوجه رسالة شكر إلى المواطنين الموجودين حول هذه المواقع على دورهم الكبير في التعاون والمبادرة بالمحافظة عليها، بعد أن تعرضت للحرب، ما أدى إلى انسحاب المهندسين والعاملين منها.

ما هي أحدث التطورات بالنسبة إلى إغلاق مصفاة الخرطوم، وهل تستأنف الإنتاج قريبًا؟

مصفاة الخرطوم تقع في منطقة الحرب الدائرة، وهي طبقًا منشأة ذات حساسية عالية بوجودها وسط الأسلحة والنيران، وتُعد منطقة تحمل مخاطر عالية جدًا، لذا توقف فيها التكرير لأسباب كثيرة، من بينها تدني إنتاج النفط الخام

بسبب المشكلات الأمنية، وتوقف عدد من الحقول وتدمير المستودعات ومركز التحكم.

المصفاة ما زالت متوقفة عن العمل بسبب الحرب، وتضررت أجزاء مكملة لعملها، مثل مركز التحكم في توزيع المنتجات البترولية بعد تكريرها وخروجها من المصفاة، ومستودعات التخزين الخاصة بالمشتقات داخلها، وبعض مراكز التخزين التي تستوعب الخام الداخل إليها قبل عمليات التكرير.

وبالطبع، نأمل استئناف تشغيل المصفاة قريبًا، ولم يتوقف سعينا في هذا الاتجاه.

في ظل الوضع الحالي، كم يبلغ حجم إنتاج النفط في السودان؟
مستوى الانتاج أصبح متدنيًا جدًا بسبب خروج عدد من الحقول المنتجة للنفط من دائرة الإنتاج لظروف الحرب الدائرة في البلاد، ودخول القوات المتمردة إلى هذه الحقول والتسبب في تعطيل العمل بها، ما أدى إلى تدني مستوى الإنتاج اليومي إلى أقل من 15 ألف برميل يوميًا تنتجها مربعات (2B) وجزء من الحقول في (2A).

في عام 2021، أعلن وزير الطاقة -آنذاك- جادين علي عبيد، وجود ما سماه «الاتفاق التاريخي» مع أرامكو السعودية لتصدير المشتقات النفطية إلى السودان، لكن منذ هذا الوقت لم تُعلَن أي تفاصيل، فهل جرى تجميد الاتفاق؟
لم يُجمّد الاتفاق، ويمكن استمرار التواصل والتعاون مع الشركات الإقليمية، ومن هنا نجدد ترحيبنا بالأشقاء في المملكة العربية السعودية، وأبوابنا مفتوحة للجميع للتعاون في مجالي النفط والكهرباء.

هل هناك مفاوضات مع أرامكو أو شركات عربية أخرى مثل سوناطراك الجزائرية للتنقيب عن النفط والغاز في السودان؟
كما ذكرت، ستظل أبوابنا مفتوحه للجميع، لا سيما الأشقاء والأصدقاء، ومن خلال هذا المنبر (منصة الطاقة) ندعو الشركات العاملة في قطاعي البترول والكهرباء إلى الاستثمار في السودان لا سيما أصحاب الخبرات والتجارب الناجحة في هذه القطاعات، في ظل حاجتنا إلى تطويرها، نظرًا إلى أهميتها الإستراتيجية بعد أن طالتها يد الدمار خلال الحرب.

ما هي أبرز الدول التي تستوردون منها النفط الخام والمشتقات النفطية؟
على مستوى الخام، في الوقت الحالي لا يستورد السودان نفطًا خامًا إلا كميات محدودة من دولة جنوب السودان تأتي لمحطة كهرباء أم دباكر، وكانت أيضًا تأتي إلى مصفاة الخرطوم قبل التوقف بسبب الحرب.

أما على مستوى المنتجات البترولية فلا يرتبط السودان باتفاقية مع دول محددة لتوفير المواد البترولية، في حين تُجري شركات القطاع الخاص السوداني عمليات الاستيراد وتعتمد في ذلك على العروض التي تتوفر فيها المواصفات الفنية والشروط التي حددتها وزارة الطاقة والنفط مسبقًا.

شهد قطاع النفط سنوات من الازدهار، ثم اصطدم بعدة عقبات منها انفصال الجنوب وفقدان ثلثي الإنتاج، مرورًا بالحرب الحالية وتدمير العديد من المنشآت.. ماذا حدث؟

نحن في قطاع النفط نعمل دائمًا على تطويره ونسعى باستمرار لاستعادة عهده السابق، من خلال زيادة الإنتاج والتطوير والمواكبة المستمرة، وهو يُعد من أفضل القطاعات في السودان، كونه بدأ من حيث انتهى الآخرون، ورغم أن المشروع في بداياته كان يعتمد على الخبرات الأجنبية، نظرًا إلى شح الخبرة السودانية، فإنه أصبح الآن يُدار بأيدي كوادر سودانية خالصة، كما اعتمد القطاع على اتفاقية تقاسم الإنتاج مع المستثمرين، وتمت بصورة ممتازة في الإنتاج النفطي.

ازدهر القطاع ووصل حجم إنتاجه إلى 500 ألف برميل يوميًا في عامي 2007 و2008، لكن بسبب الانفصال والحظر الأميركي تدنى الإنتاج وتراكمت الديون نتيجة شراء الخام الخاص بالشركات المنتجة، ورغم تلك التحديات استطعنا الاستمرار ومواصلة المشوار.

ماذا عن خطتكم لاستعادة أمجاد القطاع النفطي وتحصينه من تكرار تلك التحديات؟
في الوقت الحالي لدينا خطة إستراتيجية خمسية 2024 إلى 2028، لتحسين القطاع في إطار الرؤية الاقتصادية التي تنشدها البلاد بعد الخروج من الحرب، وسوف نعمل على فتح الفرص لكل الشركات التي كانت تستثمر في السودان والعمل على إعادة الثقة، لعودتها إلى الاستثمار من خلال تعديل الكثير من القوانين التي كانت مقيدة ومؤثره في استمرارية الاستثمار.

لدينا فرصة كافية والسودان لديه احتياطي من النفط يصل إلى نحو 6 مليارات برميل تم استخراج قرابة 20% فقط من هذه الكمية، ولدينا نحو 12 حوضًا رسوبيًا في مواقع متنوعة واحتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي في وسط السودان وشرقه.

وبالنسبة إلى التحصين من المهددات، فرغم التخطيط الجيد في قطاع النفط لدراسة تدفقات المخاطر المستقبلية، فإن نشوب الحرب كان غير متوقع أبدًا باعتبارها واحدة من عناصر القوة القاهرة التي يصعب التنبؤ بها أو حتى الحيلولة لعدم وقوعها.

وفي إطار التخطيط الجيد للعمل خلال الحرب، اتبعت وزارة الطاقة والنفط آلية التخطيط بالسيناريوهات، وذلك لعمل خطتين (أ) و(ب) تحسبًا لأي مستجدات، بالإضافة إلى وضع خطة لإدارة المخاطر وتوقعها، وكذلك الانخراط في إعداد خطة إستراتيجية للعمل عند توقف الحرب، وذلك تماشيًا مع الرؤية الاقتصادية للسودان لفترة ما بعد الحرب 2024 إلى 2028.

في حال انتهاء الحرب سنعمل على إعادة الإعمار واستئناف الإنتاج من الحقول المتوقفة عن العمل، وإعادة تشغيل مصفاة الخرطوم، وأيضًا استئناف العمل في المشروعات التي توقفت بسبب الحرب.

كما سنعمل على جذب الاستثمارات للدخول في مشروعات جديدة من أجل زيادة الإنتاج النفطي.. زيادة الإنتاج ستعيد قطاع النفط إلى أمجاده.

ما أوجه التعاون حاليًا مع جنوب السودان؟
بعد الانفصال (9 يوليو/تموز 2011) دخلت دولتا السودان وجنوب السودان في اتفاقيات كثيرة، خاصة بعد إعادة الثقة بين البلدين، بصفتهما دولتي جوار ويربطهما إرث قديم.

جرى التعاون في ملفات عدة على رأسها قطاع النفط، لاعتبارات كثيرة من أهمها التركيب الجيولوجي المشترك لحقول النفط، وقد بلغت الاتفاقيات في مجال النفط نحو 9 اتفاقيات، أبرزها اتفاقية الموسى (2017-2019)، وبموجبها عملت شركات النفط السودانية على إعادة تشغيل حقول الجنوب التي كانت متوقفة بسبب الحرب الأهلية، وأيضًا اتفاقية النفط والمسائل الاقتصادية الأخرى (agreement of oil and related economic matters) المعروفة اختصارًا بـ AOREM، وكانت معنية بتعرفة نقل الخام عبر خطوط النقل، وبعض المعاملات الاقتصادية الأخرى.

أيضًا شركات الخدمات البترولية السودانية (الحكومية والخاصة) عملت في جنوب السودان، هذا في إطار التعاون، وظهرت نتائجه.

العلاقة بين السودان وجنوب السودان هي علاقة إستراتيجية أكثر من كونها تجارية، فالسودان هو المخرج الوحيد لدولة الجنوب الآن، وهو يمتلك خطوط أنابيب جاهزة وممتدة من حقول جنوب السودان، مخصصة لنقل نفط دولا الجنوب بعد الانفصال.

نحن في السودان يشرفنا القيام بهذا الدور، لأن نفط الجنوب يشكل العمود الفقري لاقتصاد دولة الجنوب.. قطاع النفط يُعد العامل الأبرز الذي ظل يمثل الوحدة رغم الانفصال، ونفط جنوب السودان يتدفق ويعمل الخط (أنبوب النقل) بصورة طبيعية، ولم يتأثر بالأحداث الجارية إلا بصورة طفيفة وتمت المعالجة.

هل اتفقتم مع جنوب السودان على تمديد اتفاق تصدير النفط عبر الخرطوم؟
نعم تم تجديد اتفاق التعاون بين السودان وجنوب السودان بصورة مرضية ومجزية للطرفين لانسياب نفط الجنوب عبر أراضي السودان إلى التصدير، فما يربط البلدين من إرث قديم وجغرافية مشتركة لا يمكن أن يفسدها خلاف حول زيادة رسوم عبور بترول جنوب السودان عبر أراضي السودان.

معلوماتنا أن السودان كان يتفاوض للحصول على 20 دولارًا مقابل نقل كل برميل نفط، بدلًا من 13 دولارًا في الاتفاقية السابقة، فما تعليقكم؟
التفاوض حول الأسعار من خلال الأرقام المذكورة يعني الوصول إلي صيغة تتضمّن تكاليف التشغيل والرسوم السيادية المتعارف عليها دوليًا، وتوصلنا إلى توافق كان مرضيًا للطرفين لمواصلة تصدير نفط دولة جنوب السودان عبر الموانى والمنشآت السودانية.

توقفتم منذ عدة أشهر عن إصدار التسعيرة الشهرية للوقود، ما تسبب في زيادة انتشار السوق السوداء، هل هناك خطوات لإحكام الرقابة من جديد؟
الوقود أصبح سلعة محررة يتم التعامل فيها بوساطة القطاع الخاص في كل عمليات الاستيراد والنقل والتوزيع، ويتمثل دور وزارة الطاقة والنفط في الرقابة على المواصفات الفنية للمنتجات البترولية والمنشآت النفطية وخطة توزيع المنتجات البترولية، والتسعيرة ترتبط بسعر النفط عالميًا، بالإضافة إلى سعر الدولار داخليًا.

أما بالنسبة إلى السوق السوداء فأعتقد أن ترك تحديد الأسعار لآلية العرض والطلب أدى إلى انحسار السوق السوداء باستثناء بعض المناطق الخلوية ومواقع الحرب الدائرة، نظرًا إلى تعذر وصول الوقود إليها بسبب القتال.

حول قطاع الكهرباء، كانت لكم زيارة مؤخرًا إلى مصر، فهل هناك خطوات جادة لزيادة قدرات الربط الكهربائي المشترك الذي يبلغ حاليًا 80 ميغاواط فقط؟
التعاون مع مصر الشقيقة في مجال الكهرباء مستمر، وكان مستهدفًا منذ سنوات وصول الربط الكهربائي المشترك إلى 300 ميغاواط ثم 1000 ميغاواط، ومنذ سنوات يجري العمل على تطوير هذا المشروع، وقد تبادل المسؤولون في البلدين الزيارات في هذا الشأن.

وقبل أسابيع، التقيت السفير المصري هاني صلاح وناقشنا هذا المشروع، وهو كما ذكرت يبلغ حاليًا 80 ميغاواط فقط، وهي بالتأكيد دون طموحنا في البلدين، إذ نستهدف الوصول إلى 300 ميغاواط على المدى القريب، ومن ثم 1000 ميغاواط على المدى البعيد.

نسعى لاستعجال اكتمال زيادة الربط الكهربائي، فقد بلغت المعدات المتعلقة بتوسعة المشروع التي وصلت إلى محطتي دنقلا مروي نحو 90%، في حين وصلت الأعمال المدنية في المحطتين من 34 إلى 36%، وسوف نولي هذا المشروع اهتمامًا خاصًا، ونعمل على خطوات جادة وسريعة للدفع به إلى الأمام.

وننتهز هذه الفرصة لنثمّن الدور الذي قامت به جمهورية مصر العربية الشقيقة في استقبال السودانيين وإيوائهم خلال فترة الحرب.

وفق أحدث البيانات لديكم، ما هي نسب مكونات مزيج الكهرباء في السودان؟ وهل هناك أي اعتماد على الفحم؟
تنوع مصادر الطاقة وتعددها في توليد الكهرباء أمر مهم، لضمان توفير هذه الخدمة الإستراتيجية، ونحن في السودان نعتمد على عدة مصادر في توفير الكهرباء، منها التوليد الحراري بأنواعه (البخاري، والغاز، والديزل) بالإضافة إلى التوليد المائي من خزاناتنا المختلفة، والطاقات المتجددة، والفحم البترولي، بالإضافة إلى الربط الكهربائي السوداني المصري، والربط الكهربائي السوداني الإثيوبي.

بالنسبة إلى التوليد المائي، تبلغ قدرته المركبة نحو 1900 ميغاواط، وتصل نسبة الجاهزية فيه إلى نحو 90%، أما بالنسبة للتوليد الحراري فالقدرة المركبة فيه تصل لنحو 1700 ميغاواط، ونسبة الجاهزية فيه 50% فقط.

وفي الطاقات المتجددة والبديلة لدينا مشروعات طموحة لطاقة الرياح والطاقة الشمسية في ولاية البحر الأحمر وولاية نهر النيل، (100) ميغاواط، و(200) ميغاواط في غرب أم درمان منطقة الجموعية، و5 ميغاواط في كل من الفاشر والضعين.

وللاستفادة القصوى من مصادر الطاقة المتنوعة في البلاد يجري العمل على جذب دخول القطاع الخاص، وتسهيل الاستثمار في هذا المجال، إعمالًا بتوجه العالم نحو استعمال الطاقة النظيفة.

وبالنسبة إلى الفحم البترولي فهو أحد منتجات مصفاة الخرطوم، ولدينا محطة كهرباء صغيرة هي «قرى 4» تعمل بالفحم البترولي، وتبلغ طاقتها القصوى 110 ميغاواط متوقفة الآن بسبب الحرب.

أما الفحم الحجري فلدينا برنامج له في خطتنا المستقبلية، إذ عقدنا اتفاقية قبل سنوات مع جنوب أفريقيا لاستيراد هذا النوع من الفحم، وهو طبعا أقل تكلفة ونظام معمول به في معظم الدول.

كم يبلغ حجم إنتاج الكهرباء حاليًا، وحجم العجز؟ وكم عدد ساعات انقطاع التيار يوميًا؟
حجم الإنتاج الكلي من مصادر التوليد الكهربائي مجتمعة يبلغ 3 آلاف و500 ميغاواط هي القدرة المركبة، أما القدرة المتاحة الآن فهي 2500 ميغاواط، نتيجة عدد من الظروف وفي مقدمتها الحرب.

أما العجز فيتأرجح ما بين الشتاء والصيف؛ في الشتاء ينخفض الطلب على الطاقة، ما يؤدي إلى وفرة نسبية، ما يعني انخفاض ساعات الانقطاع من ساعة إلى ساعتين فقط، وخلال فترة الصيف وتحديدًا في شهر رمضان، تُعد هذه فترة الذروة ويصل الطلب فيها على الكهرباء إلى نحو 3 آلاف ميغاواط، وفي هذه الحالة يمكن أن يصل العجز إلى 500 ميغاواط، وقد يزيد إلى 600 ميغاواط في حال الأعطال وخروج بعض المحطات أو مشكلات في الربط الكهربائي مع مصر أو إثيوبيا، ما يؤدي إلى زيادة عدد ساعات الانقطاع.

أرامكو وأدنوك تبحثان الاستثمار في مشروعات الغاز المسال الأميركية

دينا قدري

الطاقة

تجري شركتا أرامكو وأدنوك محادثات للاستثمار في مشروعات الغاز المسال الأميركية، مع توقع نمو الطلب على الغاز المسال بنسبة 50% بحلول عام 2030.

وتهدف الشركتان إلى استغلال الفرص المتاحة في الولايات المتحدة -التي أصبحت أكبر مُصدر للغاز المسال في العالم- في الوقت الذي تتنافسان فيه مع شركات النفط الكبرى ومنافستهما الإقليمية قطر.

وأفادت المعلومات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، بأن أرامكو السعودية تجري محادثات للاستثمار في المرحلة الثانية من مشروع بورت آرثر للغاز المسال التابع لشركة سيمبرا إنفراستراكتور (Sempra Infrastracture) في تكساس، ما يمثل توسعة مقترحة للمرحلة الأولى المنتجة بالفعل.

بينما تجري أدنوك المملوكة للدولة محادثات مع شركة الغاز المسال الأميركية نيكست ديكيد (NextDecade) لشراء وحدة معالجة رابعة مقترحة في منشأة ريو غراندي لتصدير الغاز المسال، البالغة قيمتها 18 مليار دولار.

الاستثمار في مشرورعات الغاز المسال الأميركية

من المقرر أن تتضاعف قدرة الغاز المسال في الولايات المتحدة تقريبًا خلال السنوات الـ4 المقبلة، لكن العديد من مطوري مشروعات الغاز المسال الأميركية واجهوا عقبات مالية لإطلاق محطات التصدير المقترحة الخاصة بهم، وسط ضغوط تنظيمية متزايدة على المصارف للتركيز على الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG).

وبعد ضغوط من نشطاء المناخ، علق الرئيس الأميركي جو بايدن في يناير/كانون الثاني 2024 الموافقات المعلقة والطلبات المستقبلية لتصدير الغاز المسال من المشروعات الجديدة.

ولم يتضح بعد ما إذا كانت المحادثات مع شركات النفط الخليجية العملاقة تدور حول حصص في الأسهم، أم اتفاقيات بيع وشراء، أم كليهما، وفق ما نقلته وكالة رويترز.

وأفادت المعلومات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، بأن أرامكو تجري محادثات لشراء بعض أو كل الكميات من إحدى وحدتي التسييل في المرحلة الثانية من بورت آرثر، وكلاهما قادر على إنتاج ما يصل إلى 13.5 مليون طن سنويًا.

وتحاول أرامكو السعودية إطلاق أعمالها العالمية في مجال الغاز المسال؛ في حين تُعد أدنوك بالفعل لاعبًا في سوق الغاز المسال؛ ويتنافس كلاهما مع قطر المجاورة، وهي واحدة من أكبر مُصدري الوقود المنقول بحرًا في العالم.

وكشفت شركة قطر للطاقة مؤخرًا عن خطط توسعية، من شأنها أن تجعلها تسيطر على حصة سوقية عالمية للغاز المسال تبلغ نحو 25% بحلول عام 2030، كما يقول المحللون.

صفقة غاز مسال أخرى لـ أرامكو السعودية

في سياقٍ متصل، أفادت معلومات اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة، بأن شركة تماسيك القابضة السنغافورية (Temasek) أدرجت شركتي شل (Shell) وأرامكو السعودية في قائمة مختصرة من بين عدد قليل من الشركات، لشراء معظم أصول شركة بافيليون إنرجي (Pavilion Energy) لتجارة الغاز المسال.

وتأتي عملية البيع بعد عقد من الزمن من إنشاء شركة الاستثمار الحكومية للتركيز على الاستثمارات المتعلقة بالغاز المسال، وفي الوقت الذي انخفضت فيه الأسعار الفورية للغاز المسال في آسيا بأكثر من 40% منذ منتصف أغسطس/آثر، ما قد يؤثر في قيمة الصفقة.

وتعمل شركة «تماسيك» على تقييم عروض بيع أصول شركة بافيليون إنرجي، باستثناء وحدة خطوط أنابيب الغاز، مضيفًا أن جولة العطاءات النهائية من المرجح أن تُجرى في الأسابيع المقبلة، قبل الإعلان عن الفائز إذا كان السعر مناسبًا، وفق ما نقلته وكالة رويترز.

وقال مصدر بالصناعة: «تتمتع بافيليون إنرجي بمحفظة جيدة من منظور الكميات طويلة الأجل، لذا ستكون فرصة جيدة لأرامكو لدخول أعمال الغاز المسال.. وبالنسبة لشركة شل، فإنها ستوسع محفظتها الضخمة بشكل أكبر».

وقال رئيس قسم الغاز المسال في شركة فورتكسا (Vortexa)، فيليكس بوث: «تُظهر هذه الخطوة اهتمام أرامكو الإستراتيجي ببناء محفظة للغاز المسال، واستعدادها للمغامرة في الخارج من أجل البنية التحتية للتوريد والاستيراد».

شكراً